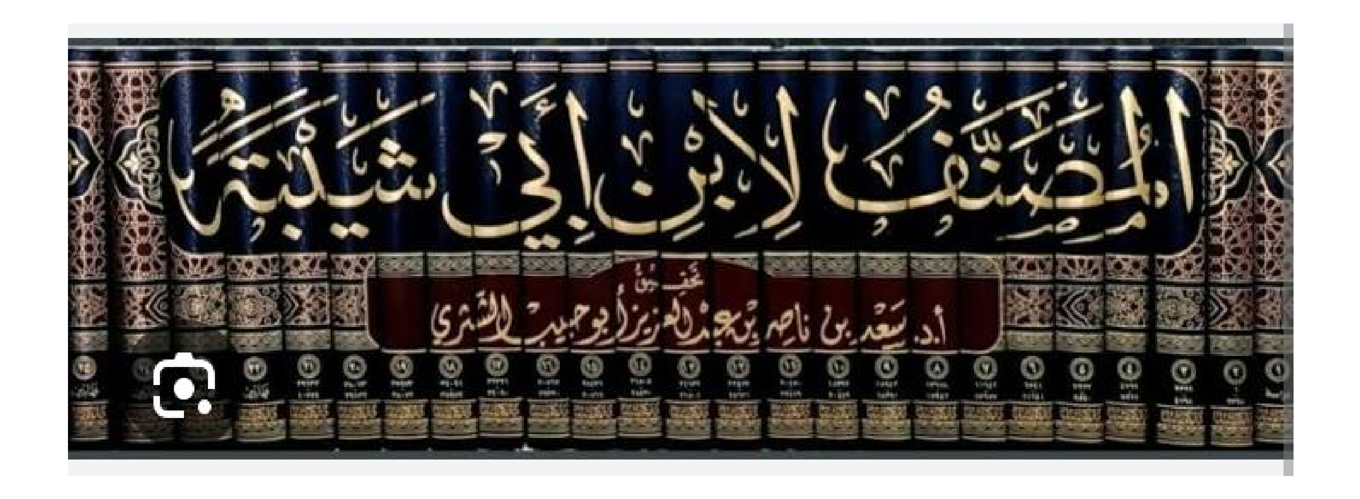
الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (ابن أبي شيبة)



المؤلف

أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)

<u>كشاف الكتاب</u>

المصنّف طُبع بالهند منه خمسة أجزاء قديمة، ثم أُكمل بعد ذلك قبل خمسة وعشرين سنة، أو ثلاثين سنة، وهذه طبعة فيها سقط، وفيها تحريف، وفيها خلط عجيب، ثم بعد ذلك طُبع في بيروت مراراً، اعتماداً على هذه الطبعة الهندية، وهي طبعات سيئة، ثم حُقق من قبل بعض الإخوة من طلاب العلم، (الجمعة) و(اللحيدان) تحقيقاً لا بأس به في الجملة، وهو أفضل من الطبعة الهندية بكثير، لكن لم يبلغا فيه الغاية. ثم حققه الدكتور محمد عوامة، وتحقيقه جيد في الجملة إلا أنه قد يتصرف من غير أصل، وهذا لا شك أنه خلل في التحقيق، وإلا فضبطه للمتون، وأيضاً تعليقاته فيها فوائد.

الآن الشيخ سعد الشثري يحققه، وجمع له نسخاً، ويقول: إنه فرغ منه أو قارب، ويُطبع منه أجزاء، وذكر لنا أشياء تدل على أن طبعته أفضل من جميع الطبعات، وأنه استدرك على بقية الطبعات، والشيخ سعد الشثري مظنة للتجويد في مثل هذا، وله عناية أيضاً على أن تخصصه في الفقه وأصوله وما يتعلق به، إلا أن له عناية بالسنة، وهذا من توفيق الله له، أن يضم إلى الفقه العلم بالسنة. اهـ

<u>قال الشيخ عبدالله بن صالح العبيد - من كتاب المسانيد المئة</u>

كتاب السنن لسعيد بن منصور ، رتبه على الأبواب فأحسن التبويب، وهو و" سنن الأثرم " و"مصنف ابن أبي شيبة " ، وعبدالرزاق وأشباهها بابة واحدة ، فيها علوم السلف وفتاويهم، وتفسيرهم للكتاب والسنة، ومالذي عليه العمل من الشرائع والأحكام ،غير أنه لم يصل إلينا اليوم كاملا، وأسأل الله أن يمن به بتمامه، ويقر أعيننا به .

وقال: كتاب " المصنف " لابن أبي شيبة من أعظم الدووابن في الإسلام جمعا للآثار ، وقد بلغت أزيد من تسعة وثلاثين ألفا، مابين مرفوع - وهو الأقل - وما بين موقوف ومقطوع ؛وهما الأكثر .
وقد وقع لابن أبي شيبة ثلاثيات كثيرة، لعل الله يقيض لها من يجمعها من أهل الحديث . اه

تنبيه: الشيخ الشثري فرغ الآن من التحقيق، وقد تم طبع الكتاب كله ووزّع في الإنترنت وموقع تراث والشاملة.
ونشره دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية
الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

ومن مقدمة الشثري في الكتاب في تحقيقه نأخذ ترجمة ابن أبي شيبة وبعض الفوائد في وصف الكتاب مما يغنينا عن النقل من ويكيبيديا وغيرها كما يلي:

ترجمة ابن أبي شيبة

هو: الإمام أبو بكر عبد اللَّه بن القاضي محمد بن القاضي أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خُواسْتَي وينتسب إلى قبيلة عبس بالولاء.
وينتسب ابن أبي شيبة إلى الكوفة لكونه ولد ونشأ فيها وتعلم وعلم بها.
ابن أبي شيبة من بيت علم، لديهم رغبة في رواية الحديث، ولذا بكّر في طلب الحديث وزاحم أقرانه عند كبار شيوخ عصره؛ حتى قال يحيى بن عبد الحميد الحماني: أولاد ابن أبي شيبة من أهل العلم، كانوا يزاحموننا عند كل محدث.
فإن جده أبا شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي تولى القضاء بواسط، وعرف بالفقه، وشغله القضاء عن ضبط الحديث فضعف فيه، توفي سنة ١٦٩ هـ، وخاله هو الحكم ابن عتيبة الفقيه المشهور.
وأبوه هو محمد بن إبراهيم الكوفي القاضي الثقة، تولى قضاء فارس، وتوفي سنة ١٨٢ هـ.

ومن إخوانه:
١ - الحافظ عثمان بن أبي شيبة، توفي سنة ٢٣٩ هـ، وهو من رجال الصحيحين أخرج له البخاري ٦١ حديثًا وأخرج له مسلم (١١٧) حديثًا وله في الكتب الستة (٥٣٥) حديثًا.

٢ - القاسم بن أبي شيبة.
وابنه هو الحافظ إبراهيم بن أبي بكر، ولد في أيام سفيان بن عيينة، وسمع أبا نعيم الفضل بن دكين وعبيد اللَّه بن موسى، وروى عنه ابن ماجه والنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم، وهو من تلامذة الإمام أحمد، توفي سنة ٢٦٥ هـ.
ومن أبنائه أيضًا: محمد بن أبي بكر بن أبي شيبة له رواية عند أبي داود.
والحافظ أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة ابن أخيه توفي سنة ٢٩٧ هـ.

قال الذهبي عن الحافظ أبي بكر: «هو أخو الحافظ عثمان بن أبي شيبة والقاسم بن أبي شيبة الضعيف، فالحافظ إبراهيم بن أبي بكر هو ولده، والحافظ أبو جعفر محمد بن عثمان هو ابن أخيه، فهم بيت علم، وأبو بكر أجلُّهم».

ولادته ووفاته

الأقرب أن تكون ولادته سنة ١٦٠ هـ لأنه سمع من شريك وعمره ١٤ سنة، وقد تكون ولادته سنة ١٥٩ هـ، كما ذكر ابن زَبْر والخطيب.

قال البخاري: «مات عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي سنة خمس وثلاثين ومائتين (٢٣٥ هـ) أبو بكر. . . مات يوم الخميس لثمان خلون من المحرم».

وقال الذهبي: «توفي في المحرم وله بضع وسبعون سنة».

وقال الخطيب البغدادي: «مات عبد الله بن محمد بن أبي شيبة أبو بكر العبسي وقت العشاء الآخرة، ليلة الخميس، لثمان مضت من المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين».

عصره

عاصر ابن أبي شيبة ثمانية خلفاء عباسيين هم:

١) المهدي (١٥٨ - ١٦٩).

٢) الهادي (١٦٩ - ١٧٠).

٣) الرشيد (١٧٠ - ١٩٣).

٤) الأمين (١٩٣ - ١٩٨).

٥) المأمون (١٩٨ - ٢١٨).

٦) المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧).

٧) الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢).

٨) المتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧).

ومن عصر المهدي إلى عصر الرشيد (١٥٨ - ١٩٣) كان عصر استقرار وتقدير للعلماء، وإحياء للسنة، ومحاربة للعقائد الدخيلة، ولذا كثر الاشتغال بالعلم والسنة ورواية الحديث، وهذا وقت الطلب عند الإمام ابن أبي شيبة.

وفي عصر الأمين (١٩٣ - ١٩٨) كان هناك اضطرابات سياسية بسبب منازعة المأمون لأخيه الأمين في الحكم.

وفي عصر المأمون والمعتصم (١٩٨ - ٢٣٢) ابتلي الناس ببعض العقائد الدخيلة التي تبناها الخلفاء ودعوا إليها، مثل نفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وقد اشتد المأمون عام ٢١٨ هـ في ذلك، وألزم العلماء بمقالة خلق القرآن، وعذب من لم يوافقه من العلماء، وقد ثبت قليل من العلماء كالإمام أحمد الذي ضُرِب وسُجِن من قبل المعتصم، وفي هذا العهد اشتدت شوكة

المعتزلة، وكان ابن أبي شيبة ينكر على العلماء الذين أجابوا في الفتنة. وفي عصر المتوكل (٢٣٢ هـ) كشف الله المحنة، فنصر الله السنة بالخليفة المتوكل، فأمر المتوكل علماء السنة بإظهار أحاديث الصفات، ومن هنا جلس الإمام ابن أبي شيبة في مسجد الرصافة يروي الأحاديث التي فيها تقرير العقيدة الصحيحة، واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفًا.

وهذه المدة اشتهرت بظهور العديد من المؤلفات، وظهر اهتمام الأئمة بتدوين السنة، وتمحيص الرواة، وظهر فيها علماء أفذاذ في كل الفنون الإسلامية، مما جعل الإمام ابن أبي شيبة يستفيد من ذلك، كما أن الكوفة -موطن الإمام ابن أبي شيبة- كانت إحدى الحواضر العلمية في ذلك الزمان، وخصوصًا في الفقه.

وكان لانتشار الورق وصناعته في هذا الوقت الأثر العظيم في كثرة التأليف والنسخ.

كما أن رغد العيش والرغبة في التدين والاستقرار الأمني والاجتماعي كان لها آثارها في تسهيل التعليم.

حياته العلمية

...قد ذكر العلماء له رحلات علمية في طلب رواية الحديث في أول عمره، حيث رحل إلى البصرة وبغداد ومكة والمدينة، ورحل في آخر عمره ليُروى الحديث عنه إلى بغداد؛ فانقلبت بغداد به، ونصب له المنبر في مسجد الرصافة.

تلاميذه

للإمام أبي بكر بن أبي شيبة تلاميذ عدة، حتى إنه أُحصي من في حلقته يوم قدم إلى بغداد فوجدوا قرابة ثلاثين ألفًا لكن من أشهر هؤلاء من يأتي:

- الإمام أحمد.
- الإمام البخاري. روى عنه قرابة عشرين حديثًا في الصحيح.
- الإمام مسلم. روى عنه (١٥٤٠) حديثًا في الصحيح تقريبًا.
- أبو داود.
- ابن ماجه روى عنه أكثر من ألف حديث في سننه.
- أبو بكر بن أبي عاصم.
- بقي بن مخلد.
- محمد بن وضاح.
- محمد بن سعد كاتب الواقدي، ومات قبله.
- الحسن بن سفيان.
- أبو يعلى الموصلي.
- عبد بن حميد.
- جعفر الفريابي.
- أبو القاسم البغوي.
- عبد الله بن أحمد بن حنبل.
- أبو زرعة.

- أبو حاتم.
- إبراهيم الحربي.
- ابنه أبو شيبة إبراهيم.
- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.
- القباني.
- صالح جزرة.
- الهيثم بن خلف.
- عبيد بن غنام.
- عباس الدوري.
- ابن أبي الدنيا.
- يعقوب بن شيبة.

فكل أصحاب الكتب السبعة رووا عنه إلا الترمذي، وأما النسائي فقد روى عنه بواسطة بعض الرواة، من مثل أبي بكر المروزي أحمد بن علي القرشي، وأبي عمرو ابن أبي أحمد عثمان بن عبد الله بن خُرّزاد.

قال الخطيب: «حدث عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي، ويوسف بن يعقوب ابن يوسف أبو عمرو النيسابوري، وبين وفاتيهما مائة وثمان أو سبع سنين».

مميزات المصنف

يمتاز مصنف ابن أبي شيبة بالعديد من المميزات، منها:

١ - ضخامة حجم المصنف، إذ إن حجمه يصل إلى أن تكون أخباره ستة أضعاف أخبار صحيح البخاري مثلًا.

٢ - قدم عهد المؤلف حيث توفي سنة (٢٣٥ هـ)، ومن هنا كان الكتاب مصدرًا لكثير من المؤلفات التي جاءت بعده، ومن ثم فلا تستغرب أن يكون قرابة ربع سنن ابن ماجه مثلًا مرويًا عن ابن أبي شيبة بأخبار أكثرها موجود في المصنف، وهكذا لا تكاد تجد كتابًا من كتب السنة إلا وقد روى مؤلفه فيه عن ابن أبي شيبة.

٣ - علو إسناد المؤلف، فأكثر أسانيد ابن أبي شيبة في الأحاديث النبوية ثلاثية.

٤ - جمع آثار الصحابة والتابعين، وذكر اختلافات الفقهاء مما يجعلك تعرف مواطن الإجماع من الاختلاف، والباحث لا يجد عند ابن أبي شيبة تعصبًا في ذلك، وأما ما كان فيه من كتاب: (الرد على أبي حنيفة) فهذا ليس تعصبًا، فإن اختلاف الفقهاء وصدور الردود من بعضهم لبعض من الأمور المألوفة، ثم إنك لا تجد فيه لفظة نابية أو كلامًا يخرج عن حدود الأدب، بل إن وجود هذا الفصل دليل على اعتبار كلام المخالف وعدم احتقاره.

٥ - يحتوي الكتاب على الخلافات الفقهية في العصور الأولى، مما يفيد الباحثين في معرفة التسلسل التاريخي للخلاف الفقهي، ومعرفة وقت نشوء هذه المسائل، ويدلنا على أصول الخلاف بين الأئمة الأربعة وغيرهم، وعلى مناهجهم في الفتوى، وطريقة تعاملهم مع من يخالفهم في المسائل الفقهية.

٦ - اشتمال الكتاب على المسائل الفقهية الدقيقة التي كان كثير من الباحثين يظنون أنها إنما نشأت في عصور متأخرة.

٧ - الاهتمام باستعمال المصطلحات الفقهية وبيان معانيها، وذكر بعض الاختلافات الحاصلة في ذلك، مما يفيد في تصور المسائل الشرعية ومعرفة حقيقتها والمراد بها.

٨ - اشتمال الكتاب على أكثر الفنون الإسلامية ما بين الفقه والعقيدة والمغازي والتاريخ إلى غير ذلك من العلوم.

٩ - تقسيم الكتاب إلى فصول وأبواب تسهل على الباحثين الوصول إلى المعلومات الموجودة فيه، كما يحمد له الترتيب الفقهي لآثاره.

١٠ - حسن ترتيب محتويات كل مبحث، كما سيأتي عند الحديث عن طريقة ترتيب الكتاب.

١١ - إن أعظم ما فيه مما يصح إسناده أو يحسن، والضعيف فيه قليل، ويندر وجود ما هو ضعيف جدًا.

١٢ - دقة المؤلف في عزو الأقوال لأصحابها، وذكر أسانيد ذلك.

١٣ - انفراد المصنف بأبواب كثيرة لا تكاد تجدها في غيره من كتب السنة والأثر.

١٤ - الاهتمام بإيراد شواهد الحديث ومتابعاته مع التنبيه غالبًا على الفروق بينها.
ومميزات المصنف عديدة يدرك القارئ بعضها بمجرد مطالعته له.

<u>المقارنة بين المصنف ومصنف عبد الرزاق</u>

نظرًا لكون الكتابين «مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة» يشتركان في جمع آثار الصحابة والتابعين، ويشتركان في اسم واحد، فإنه يحسن عقد مقارنة بين الكتابين، وعند المقارنة بين الكتابين نجد الآتي:
أولًا: مصنف ابن أبي شيبة أضخم من مصنف عبد الرزاق، بل هو على الضعف منه، ففي مصنف عبد الرزاق قرابة عشرين ألفًا، وفي مصنف ابن أبي شيبة قرابة أربعين ألفًا.

ثانيًا: عدد الرواة الذين لهم رواية في مصنف ابن أبي شيبة على الضعف من الذين في مصنف عبد الرزاق، فعند ابن أبي شيبة قرابة ثلاثة آلاف راوٍ، وعند عبد الرزاق قرابة ألف وخمسمائة راوٍ.

ثالثًا: عدد المروي عنهم من الصحابة والتابعين في مصنف ابن أبي شيبة أكثر من المروي عنهم في مصنف عبد الرزاق، وكذلك في عدد الآثار المروية عن كل واحد منهم.

رابعًا: لئن كان عبد الرزاق جمع فقه أهل الحجاز لقرب الحجاز من اليمن، فإن ابن أبي شيبة جمع فقه أهل العراق، وشارك في فقه أهل الحجاز.

خامسًا: عند ابن أبي شيبة من الكتب والأبواب ما لا تجده عند عبد الرزاق ككتاب الكنى والتاريخ والأوائل وغيره.

سادسًا: ابن أبي شيبة أكثر استيعابًا لأخبار كل باب من عبد الرزاق.

سابعًا: المرفوعات عند ابن أبي شيبة أكثر منها عند عبد الرزاق.

ترتيب الأبواب

المؤلف أدخل تحت كل كتاب عددًا من الأبواب، ويختلف عدد هذه الأبواب من كتاب إلى آخر بحسب المادة الموجودة لدى المؤلف بحسب سعة ذلك الموضوع، فبينما نجد أن [كتاب البيوع والأقضية يشتمل على (٦٤٠) بابًا، وكتاب الحج على (٥٥١) بابًا]، وكتاب الطهارة يحتوي على (٢٥٥) بابًا نجد كتبًا أخرى لا تحتوي إلا على أبواب قليلة مثل كتاب الأمراء، حيث يحتوي على بابين، وكتاب التعبير ويحتوي على (١٣) بابًا.

وهكذا الحال بالنسبة للأحاديث والأخبار الواردة تحت الباب الواحد، فمرة نجد أن الباب يتسع ليشمل أخبارًا كثيرة مثل باب (من قال: إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل) فقد اشتمل على (٢٧) خبرًا؛ وفي باب (المسح على الخفين) أورد (٧٩) خبرًا، ومرة نجد الباب لا يضم تحته إلا خبرًا واحدًا مثل باب (سؤر الدجاجة) وباب (بول الخفاش).

وبالنسبة للترتيب فإن المؤلف رتب الكتب في المصنف على طريقة لم يسر عليها غالب المؤلفين في الفقه والحديث، فرغم أنه بدأ بالطهارة قبل الصلاة وقدمها على باقي العبادات إلا أننا نجد أنه قدم الصيام على الزكاة، وقدم الصيام والزكاة على الجنائز، وجعل النذور قبل الحج، وجعل أبواب النكاح والطلاق والصيد قبل أبواب المعاملات.

وأما ترتيب الأبواب داخل الكتاب الواحد فإنه وإن تناسبت بعض الأبواب المتجاورة إلا أن الغالب أنه ليس هناك ترتيب معين لهذه الأبواب وإن كان يلتزم عند فصل كل قول في المسألة في باب مستقل أن تكون تلك الأبواب متعاقبة.

وفي الغالب أن المؤلف يذكر اسم الباب مباشرة، بدون ذكر كلمة (باب)، وفي المسائل التي اشتهر الخلاف فيها يضع لكل قول بابًا مستقلًا، وقد يجعل اسم الباب بصيغة اللاستفهام.

طريقة ترتيب الأخبار داخل الباب

الغالب على المؤلف أن يرتب أخبار الباب الواحد على النحو الآتي:

١ - يبتدئ أولًا بالأحاديث النبوية الصحيحة والحسنة أو المشهورة، وتتفاوت ما بين حديث واحد إلى خمسة أحاديث، وقد تخلو بعض الأبواب من الأحاديث.

٢ - ثم يثني بالمراسيل في ذلك الموضوع إن وجدت.

٣ - ثم يذكر آثار الصحابة والغالب أن يرتبهم بحسب فضلهم أو عدد مروياتهم.

٤ - ثم يذكر آثار التابعين وفي الغالب أن يرتبها بحسب سنة وفاتهم.

٥ - ثم يذكر الأحاديث المرفوعة التي حصل فيها اضطراب أو اختلاف.

وقد لا يلتزم بهذا الترتيب في بعض الأبواب.

وفي أحيان نادرة يبين المؤلف الرأي الراجح لديه، كما قد يتكلم على الرواة أو الأسانيد في أقل من النادر.

ففي الخبر (٣٩٦٢) قال: (يعيد ولا يعيد الوضوء)، وفي الخبر (٢٢٩٣٠) قال في مسألة (القرض حال): (وبه يأخذ أبو بكر)، وفي الخبر (٧١٢٥) قال: (لا يقنت في الفجر، ويقنت في الوتر كل ليلة قبل الركوع)، وفي أبواب الفرائض (٣٣٠٩٠، ٣٣٧٩٨) قام بقسمة المسائل على الأقوال المختلفة، وفي الخبر (٢٦٦٠) ذكر رأيه الفقهي في مسألة الركوع دون الصف.

مع ملاحظة أن المؤلف لا يذكر أثرًا إلا بإسناده إلى قائل ذلك الأثر أو فاعله.

<u>الصناعة الحديثية</u>

الغالب في المصنف إفراد كل حديث بإسناده ومتنه، لكنه قد يكتفي بسياق بعض الحديث ثم يحيل على إسناد سابق أو لاحق، وقد يكون الحديث عنده بإسنادين

ويلتقيان في أثناء الإسناد فيسوقهما إليه ثم يوحد سياقهما، وقد يكرر سياق الأسانيد من أجل إظهار نقص أو اختلاف، وقد يكتفي بسياقي الحديثين عن التنبيه على مثل ذلك، ويصرح ببيان أوجه الاختلاف بينهما لكن ذلك قليل جدًا، وبذلك يظهر للقارئ جانب الاختصار وعدم التكرار في المصنف.

وفي أوائل المصنف يغلب على المؤلف تقطيع الأحاديث وتقسيمها والاكتفاء من كل حديث بما يناسب الباب، بخلاف أواخر المصنف في أبواب المغازي والفتن والتاريخ ونحوها فإنه في الغالب يسوق الأحاديث كاملة، ولذلك كانت الأحاديث في آخر الكتاب أطول بكثير من الأحاديث في أوله.

كما أن المؤلف ساق في المصنف الأحاديث مرة متصلة ومرة مرسلة أو موقوفة، وكذلك نجد في المصنف من جميع ما يذكره العلماء من أنواع الحديث في كتب المصطلح من المدرج والمدبج والمزيد في متصل الأسانيد والمشكل والمتعارض وغيرها من أنواع الأحاديث.

كما أن المؤلف يعتني بذكر المتابعات والشواهد عندما تحتاج الأحاديث لمثل ذلك.

ولئن كانت بعض الأخبار في مصنف عبد الرزاق أعلى إسنادًا إلا أن مصنف ابن أبي شيبة امتاز بكثرة المرفوع فيه وامتاز بشموله وكثرة أخباره، فهو ضعف مصنف عبد الرزاق.

ومن النادر أن يتكلم على أحوال الرواة، وإذا تكلم عليها تكلم بكلام مقتضب كأن يقول: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يحكم على جميع الإسناد أو على مجموع الرواة، والغالب على المؤلف أن يذكر الرواة بأسماء مقتضبة على جهة الاختصار.

وشرح المؤلف عددًا قليلا من الألفاظ الغريبة، فمثلًا في الخبر (٧٨١٢) فسر خبر: (لا تصلوا في شعر النساء) بأن المراد الصلاة في ثيابهن.

وفي الخبر (٢٨٥٤) فسر قول أبي سعيد (كنان) بأن المراد الصلاة بالإيماء، وفي الخبر (٧٩١٧) فسر الغداء بالسحور، وفي الخبر (١٣٨٦١) فسر الصرورة بالذي لم يحج فقط، وفي الخبر (٣٦٧٠٣) فسر الألوة بالعود (الطيب)، وفي الخبر (٣٦٧٢٠) فسر العدو بالشد.

والغالب في روايات الكتاب أن يصرح المؤلف بالتحديث أو الإخبار، وفي مرات قليلة قال: (حدثت)، كما أنه قد يقول: (بلغني)، بل قد يقول ذلك عن شيوخه كابن عيينة، وحفص بن غياث، ويحيى بن سعيد، (وهشيم، وروح، وابن المبارك ، وذكر شكه في السماع في مواطن)، مما يدلك على تحري ابن أبي شيبة، وعدم وجود التدليس لديه.

كما أن المؤلف راجع شيوخه للتثبت من بعض الألفاظ كما في الخبر (٢٥٧٨): (قال أبو بكر قلت: أنا لحفص وبحمده؟ قال: نعم، إن شاء اللَّه ثلاثًا.

ومما يدلك على تحريه ودقته بيانه للمواطن التي شك فيها، ففي الخبر (١٢٥٣٢) قال: (ابن الجويرية أو أبي الجويرية، الشك من أبي بكر).

ويدلك على ذلك التفريق بين الروايات عند قرن الأسانيد: ما في الخبر (٧٢٣٩) قال: (ولم يذكر وكيع قول إبراهيم)، وفي الخبر (٣٤٧٠٤) قال: (قال أبو بكر: ورواة أهل مصر لا يدخلون فيه ابن عباس).

حديث الأول من الكتاب

كتاب الطهارة

ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء.

١ - حدثنا بقي بن مخلد قال: حدثنا أبو بكر عبد اللَّه بن محمد ابن أبي شيبة قال: حدثنا هشيم بن بشير عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «أعوذ باللَّه من الخبث والخبائث».

حديث الآخر من الكتاب بتحقيق الشثري

كتاب الجمل وصلى اللَّه على سيدنا محمد النبي وآله

- حدثنا يحيى بن آدم قال: ثنا مفضل عن أبي إسحاق عن عرفجة عن أبيه قال: لما جيء علي بما في عسكر أهل النهر قال: من عرف شيئا فليأخذه، قال: فأخذوه إلا قدرًا، قال: ثم رأيتها بعد قد أخذت.

تم الكتاب.